ISSN: 2706-6495

أهمّية المناهج الكيفية في علم الاجتماع المعاصر

The importance of qualitative approaches in contemporary sociology

إعداد: الدكتور/ الحبيب كشيدة الدرويش

أستاذ مشارك، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية

Email: darwich_habib@yahoo.fr

الملخّص

يتناول هذا المقال النظري أهمّية المنهج الكيفي في علم الاجتماع المعاصر، وقد تمّ اختيار هذا الموضوع بعد ما لوحظ من تركيز أغلب الأبحاث الأكاديمية العربية على الأسلوب الكمّي المستلهَم من المقاربة الوضعية مقابل غياب لافت للمنهج الكيفي رغم أهمّيته العلميّة وما يوفّره للباحث من عمق التفسير والتأويل. هذه ملاحظة استقَيْناها من التجربة الأكاديمية، ومن التعاطي المستمرّ مع الإنتاج العلمي العربي في مجال العلوم الاجتماعية. وهدفت هذه الورقة إلى محاولة سدّ الفجوة التي تفصل بين البحوث الأكاديمية العربية والمنهج الكيفي، من خلال الدعوة إلى ضرورة إحداث نوع من التوازن في استخدام المنهجيْن، وهي دعوة تندرج ضمن ما يُعرَف بالتعدّدية المنهجية التي تُعَدّ مِن السمات المُميِّزة للسوسيولوجيا الغربية المعاصرة وتيّار ما بعد الحداثة. وتمّ الخروج باستنتاج متّصل بمزايا المنهج الكيفي، ويمثّل إحدى المسائل المهمّة التي تجاهلتها البحوث الكمّية، ومقوِّمًا أساسيا من مقوّمات البحث الكيفي، وهي مسألة العلاقة التعاونية والتشاركية التي تجمع الباحث بالمستجوَب، وهي علاقة تتطلّب التزامات أخلاقية من قِبَل الباحث تراعي حرمات المبحوث وخصوصياته، وكذلك رؤيته للموضوع المدروس ووجهة نظره فيه. وفي الأخير أوصى المقال بضرورة تحلّي الباحث بالمرونة في اختيار المناهج المناسبة لبحثه من خلال تبنّي تعدّدية منهجية قائمة على تنويع المقاربات والنظريات والأدوات البحثية، ذلك أنّ تعقّد الظاهرة الاجتماعيّة وتشابك محدّداتها يفرضان استبعاد التحليل الاحاديّ الجانب، ويدعوان الباحث إلى اعتماد مختلف المقاربات الكمّية والكيفية من أجل فهم أفضل للظاهرة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: المنهج الكمّي، المنهج الكيفي، التعدّد المنهجي، البراديغم الوضعي، البراديغم التأويلي.

ISSN: 2706-6495

The importance of qualitative approaches in contemporary sociology

Dr. Habib Kechida DEROUICHE

Department of Social Studies - College of Arts - King Faisal University - Kingdom of Saudi Arabia

Email: darwich_habib@yahoo.fr

Abstract

This theoretical article discusses the importance of the qualitative approach in contemporary sociology. This theme was chosen after observing that most Arab academic research focuses on the quantitative method inspired by the positivist approach, unlike the remarkable absence of the qualitative approach despite its scientific importance and the depth it brings to the researcher in interpretation and interpretation. This is an observation that we have drawn from academic experience, and continuous readings of Arab scientific production in the field of social sciences. This article aimed to attempt to bridge the gap between Arabic academic research and the qualitative approach, by calling for the need to create a kind of balance in the use of the two approaches, a call that fits into what we call methodological pluralism, which is one of the distinctive features of contemporary Western sociology and of the postmodern current. A conclusion related to the advantages of the qualitative approach has been drawn, and it represents one of the important issues ignored by quantitative research, and an essential component of qualitative research, which is the issue of the cooperative and participatory relationship that unites the researcher to the interviewee, up to the level of a close relationship that requires ethical commitments on the part of the researcher that take into account the sanctity of the respondent and his intimacy as well as his vision of the subject studied and of his point of view on it. Finally, the article recommends the need for the researcher to show flexibility in the choice of appropriate approaches to his research by adopting a methodological pluralism based on the diversification of approaches, theories and research tools, because the complexity of the phenomenon social and the interweaving of its determinants require the exclusion of unilateral analysis, and invite the researcher to adopt various quantitative and qualitative approaches in order to better understand the phenomenon under study.

Keywords: Quantitative method, Qualitative method, Methodological pluralism, Positivist paradigm, Interpretative paradigm.

ISSN: 2706-6495

1. مقدّمة

على الرغم من أهمية البحث الكيفي في دراسة القضايا والموضوعات المنتمية إلى حقل العلوم الاجتماعية إلاّ أن المتابع لمجال البحث العلمي العربي يلاحِظ تحيّزًا للمنهج الكمّي بادّعاء ما يمتاز به من صرامة وعلميّةٍ. وقد أدّى هذا الانحياز إلى افتقار المدوّنة البحثيّة في المؤسسات الأكاديميّة العربية إلى دراسات كيفيّة تتوسّل أدوات ملائمة لجمع البيانات ذات الطابع الكيفي وتعتمد التفسير والتأويل للوصول إلى الحقائق العلميّة. ولعلّ هذا الغياب اللافت للبحوث التي تستخدم المنهج الكيفي قد فرّط على الباحثين العرب إمكانيّة الغوص في أعماق الظاهرة المدروسة وإمكانيّة عقد علاقة مع المبحوث تقوم على التعاون والتشارك في إنتاج المعاني والمعارف المتّصلة بالظاهرة المدروسة.

إنّ الخوض في أهمّية المناهج الكيفية في علم الاجتماع المعاصر لا يعني الدعوة إلى التخلّي عن المنهج الكمّي بقدر ما هو دعوة إلى انفتاح الباحثين العرب على أساليب أخرى من جمع البيانات، وإلى إضافة طرق أخرى في تفسير الظواهر وتأويلها، أي بمعنى الخروج من إسار المنهج الكمّي واعتماده طريقةً بحثيّةً دون سواها، ذلك أنّ للمناهج الكيفيّة جدواها وعمقها، وهي لا تتعارض بالضرورة مع المناهج الكمّية بل تتكامل معها وتسنُدُها. ويعبّر هذا المنحى المنهجي التعدّدي عن المرونة التي يجب أن يتحلّى بها الباحث في العلوم الاجتماعية من أجل أن يتمكّن من الإحاطة بالظاهرة من حيث الوصف والتحليل والتفسير.

تتمثّل الفكرة الرئيسة الموجِّهة لهذه الورقة، إذن، في إبراز أهمّية المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، والردّ على التصوّرات الخاطئة القائلة بأنّ البحوث النوعية أقلّ علميّة، والتأكيد على امتلاك البحوث النوعية لأدواتها المنهجية والعلميّة التي تضمن صرامتها وثباتها. إنّها مساهمة في الدعوة إلى سدّ الفجوة بين المنهجيْن الكمّي والكيفي من أجل علاقة تكامليّة بينهما، فاعتماد أحد المنهجين لا يمنع بالضرورة استخدام الآخر.

1.1. أهداف البحث

يسعى هذا المقال - أساسا- إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز أهمّية المناهج الكيفيّة في السوسيولوجيا المعاصرة.
- التعرّف على خصائص المنهج في كلٍّ من البراديغم الوضعي والبراديغم التأويلي.
- تسليط الضوء على البحث الكيفي باعتباره علاقةَ شراكةٍ وتعاونٍ بين الباحث والمبحوث.
- دعوة الباحثين العرب إلى عدم تجاهل هذه المناهج في البحوث والرسائل الجامعية.
- التأكيد على ضرورة اعتماد تعدّدية منهجيّة تقوم على مبدأ تعايش الكمّي مع الكيفي في إطار علاقة تكامليّة لا انقساميّة.

2. دوافع الكتابة في موضوع "أهمّية المناهج الكيفية"

لعلّه من البديهي القول إنّه "لا يمكن الاستغناء عن المنهج في العلم"، فالمنهج هو الذي يعطي للمعرفة صبغتها العلمية، وغيابه يحوّل الإنتاج المعرفي إلى عمليّة فوضويّة ينسحب عليها التوصيف الذي ذكره ديكارت في كتابه "مقالة في المنهج" عندما شبّه مَنْ يفكّر دون منهج بذاك الذي يدور طوال النهار يمنّي النفس بالعثور على شيء سقط من عابر سبيل وهو يعتقد أنّه يعمل. (شيّا، 2018، ص2).

ويمكن القول إنّ المناهج تتعدّد وتتنوّع تَبَعًا للمنطلقات الفلسفيّة للباحثين والأسُس الفكريّة التي تقوم عليها مناهجهم، فضلا عن طبيعة الظواهر المدروسة وظروف إنجاز البحث وتنفيذ الدراسة الميدانية.

ولعلّه من دوافع الكتابة حول أهمّية المنهج الكيفي هو ما لوحِظ من تركيز أغلب الأبحاث الأكاديمية العربية (بحوث الأكاديميين المنشورة في المجلات العلمية المحكَّمة، والرسائل الجامعية التي ينجزها طلاب مرحلتَيْ الماجستير والدكتوراه...) على الأسلوب الكمّي المستلهَم من المقاربة الوضعية للبحث السوسيولوجي باعتبارها الأساس الأبستيمولوجي للنموذج الكمّي، هذه المقاربة التي يؤكّد روّادها في علم الاجتماع على ضرورة تطبيق المنهج العلمي التجريبي المستخدَم في دراسة الظاهرة الطبيعية على الظواهر الاجتماعية، مُثمّنين تلك الدقّة التي وصلت إليها العلوم الطبيعية. وعليه، ساد الاعتقاد، ولمدّة طويلة، بأنّ نتائج البحوث السوسيولوجية تكون أكثر مصداقية ودقّة إذا سارت على النحو الذي سطّرته لها علوم الطبيعة من قَبْلها (حجال، سعود وشويمات، كريم. 2016. "إشكالية المنهج في البحوث الكمية والبحوث النوعية في حقل العلوم الاجتماعية". ص90) https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/354/9/2/34658، وبالتالي صارت النظريات العلمية تُستخلَص بمنهجية استقرائية صارمة مستمَدّة من الملاحظات والتجارب.

إنّ الفكرة الإبستمولوجية التي تقوم عليها المناهج الكمّية تتمثّل في أنّ خصائص الأفراد يمكن دراستها بطريقة مقارِنة تبحث في إمكانية إقامة علاقات ارتباطيّة سببيّة بين المتغيّرات، مع النظر إلى الواقع الاجتماعي باعتباره موضوعا خارجًا عن الفرد. وهذا ما يتمّ غالبا في الدراسات التي تعتمد الاستجوابات أو التحقيقات بواسطة الاستبيان وأسلوب العيّنات أو المسوح الشاملة للوصول إلى تعميمات سوسيولوجية.

وعليه يمكن القول إنّ هذا التوجّه المنهجي قد ولّد غيابا لافتا لاستخدامات المنهج الكيفي في الدراسات المنتمية إلى مباحث علم الاجتماع رغم أهمّيتها. وللتدليل على حجم المشكلات المنهجية التي تعيشها الدراسات السوسيولوجية العربية يمكن الإشارة إلى ما كشفته عدّة دراسات علمية قامت بعمليّات رصدٍ للبحوث المنشورة في عدّة مجلاّت عربية علمية محكَّمة خلال فترات زمنيّة معيّنة، ففي الدراسة التي أنجزها (ريان، 2003) على مستوى المجلات العربية المحكَّمة وجد أنّ نسبة البحوث النوعية التي نشرت بين عامَيْ 1981 و 2002 تمثل فقط 11% من مجموع البحوث المنشورة، بينما تمثل البحوث الكمية ما نسبته 80%، وقد غطّت الدراسة 416 بحثا، وشملت مجلة الإدارة العامة في السعودية، والمجلة العلمية لكلية التجارة في جامعة أسيوط، والمجلة العربية للعلوم الإدارية في جامعة الكويت، ومجلة دراسات في الجامعة الأردنية. ويُرجِع الباحث الأسباب إلى سهولة إجراء البحوث الكمية، حيث تتوفر أدبياتٌ سابقة ونظرياتٌ، بالإضافة إلى أنّ معظم الدراسات قام بها أصحابها بغرض الترقية، حيث يميل الباحث للأسلوب الكمي لسهولته ولوضوح تصميمه (العمار، 2021، ص41). وفي ذات السياق، بيّنت دراسة حديثة (الحربي، 2021) أنّ نسبة اعتماد البحوث العلمية العربية على المنهج الكيفي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 5 بالمائة.

وننوّه في هذا السياق أنّ المعرفة العلمية التي صاغها العقل الغربي أنتجت في واقعنا العربي مشكلة تشظي المجهودات العلمية، وتقوقعها في دائرة إعادة إنتاج الأنساق الفكرية الغربية، ولم تستطع بالتالي مدّ العقل العربي بأدوات يصطنعها هو لأجل قراءة الواقع (مقراني، 2017. "مشكلات التأويل السوسيولوجي في المجتمع العربي في ظل المناهج الغربية المعاصرة"). http://kalema.net/home/article/list/1226/1 وقد ولّدت هذه التبعيّة استلابا وعجزا عن فهم الكنه الموضوعي للمنهج الذي صاغه العقل الغربي في سياقات معرفيّة معيّنة مرتبطة بشدّة بالواقع الغربي في لحظة تاريخيّةٍ ما، ها هنا يحضُرنا قول بيير بورديو: «لا يصحّ أن ندرس المنهج بمعزل عن الأبحاث التي يستخدم في سياقها، إذْ ما نحصل عليه، في هذه الحال، لن يتعدّى كونه دراسة ميّتة تعجز عن تلقيح الذهن الذي ينكبّ عليها» (بورديو، 1993).

إنّ الكتابة حول أهمّية المناهج الكيفية في البحث السوسيولوجي العربي المعاصر لا تعني انتصارا لهذا المنهج على حساب المنهج الكمّي، أو رغبةً في تحويل وجهة البحوث الاجتماعية من البراديغم* الوضعي إلى البراديغم التأويلي، فتصنيف المناهج وفق ثنائية الكيفي مقابل الكمّي يبدو غيرَ ملائم من الناحية المعرفية والابستيمولوجيّة، فلو سلّمنا بوجود منهج كمّي خالص وانطلقنا في البحث مستعملين إيّاه للاحظنا عدم إمكانية استعمال هذا المنهج بمفرده لأنّه، ولئن كان يسمح لنا بالتكميم، إلاّ أنّه لا يسمح لنا بمعرفة ماذا نكمّم، بمعنى أنّه لا يتيح لنا الخوض في التفاصيل الخصوصية للظاهرة المدروسة واستنطاق معانيها ومؤشّراتها الدالّة والغوص في دَواخلها، هنا، يصبح تدخّلُ المنهج الكيفي ضروريّا كي يسدّ هذه الفجوة المعرفية. وفي المقابل، إذا سلّمنا بوجود منهج كيفي خالص، وانطلقنا في عملية البحث، فإنّ هذا التمشّي المنهجي لن يمكّننا من اكتشاف الحقيقة العلمية بمفرده، لأنّه، وإن كان يسمح بالوصول إلى كشف خصوصية الظاهرة المدروسة، فإنّه لا يمكّن من الإحاطة بأبعادها الكمّية. وبالتالي، ولئن كان موضوع الدراسة يحدّد نوع المنهج الذي يجِبُ اتّباعُه، فإنّ إمكانية الجمع بين الأساليب الكمّية والكيفية يصبح ضروريّا، وهو ما يعبَّر عنه في الحقل العلمي بالمنهج التعدّدي أو المتكامل، أو البحث مختلط الطرُق. فغالبًا ما تكون النظرة الضيّقة للظواهر مضلِّلةً، ولذلك فإنّ دراسةَ موضوعٍ ما من وجهاتِ نظرٍ مختلفةٍ أو وِفْقَ نماذج فكرية متعدّدةٍ يظلّ مفيدا من أجل الوصول إلى منظور شموليّ للظاهرة المدروسة، والحصول على صورة أكثر وضوحًا للعالم الاجتماعي، وتقديم تفسيرات أكثر ملاءمةً. فرحابة الظاهرة الاجتماعية، واتّساعها، وشموليتها، وتشابك محدّداتها، كلّها عوامل تجعلها تنفلت عن التحليل الأحاديّ الجانب، وبالتالي يصبح الاستنجاد بأكثر من منهج وأكثر من أداةٍ أمرا ضروريّا.

إنّ هدف هذه الورقة، إذن، هو محاولة ردم الفجوة التي تفصل بين البحوث العربية والمنهج الكيفي، فالتوازن في استخدام المنهجيْن يبدو غائبا، والكفّة تبدو راجحةً لصالح المنهج الكمّي على حساب الكيفي لأسباب عديدة لا يسمح المجال لاستعراضها في هذه الورقة. في حين أنّ التعدّد المنهجي يُعَدّ أحد السمات المُميِّزة للسوسيولوجيا الغربية المعاصرة وفلسفة ما بعد الحداثة.

3. سؤال المنهج في علم الاجتماع بين البراديغم الوضعي والبراديغم التأويلي

يُحيلنا سؤال المنهج في علم الاجتماع من زاوية تاريخ علم الاجتماع إلى تلك الثنائية الشهيرة، التي تشكّلت في لحظة ميلاد هذا التخصّص المعرفي، الذي يُعنَى بدراسة الظواهر والوقائع الاجتماعية، فتَشكُّل براديغم منهجي وضعي، ترتبط أصوله ومقدّماته المعرفية بالأعمال العلمية لعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم، في مقابل البراديغم المنهجي التأويلي الذي ترتبط مقدّماته وأصوله المعرفية بالأعمال العلمية والمنهجية لعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، ويَسِم بعض الباحثين هذه الثنائية بثنائية الفردانية والكليانية، (individualism and holism)، ويسمّيها البعض بثنائية: الماكرو-سوسيولوجي Macro Sociology، (علم الاجتماع الكلّي) والمَيْكرو-سوسيولوجي Micro Sociology (علم الاجتماع المصغَّر)، ويَصِفُها البعض بثنائية الفرد والمجتمع، من خلال طرحهم للسؤال التالي: هل ننطلق منهجيا في دراستنا للظواهر من الفرد أم من المجتمع؟ أي بمعنى هل ننطلق من البنية؟ (كما هي الحال في دراسات دوركايم ومَنْ جاء بعده من الوظيفيين، أو أيضا كما هي الحال في دراسات المدرسة الصراعية ذات الخلفية الماركسية)، أم ننطلق من الفرد؟ كما تنادي به السوسيولوجيا المعاصرة ممثَّلةً في تلك النظريات ذات الاتجاهات الاجتماعية النفسية على غرار التفاعلية الرمزية (جورج هربرت ميد وتلاميذه) والإثنوميتدولوجيا (هارولد غارفينكل) والفردانية المنهجية (ريمون بودون) .... إلخ.

* البراديغم paradigm، يعني -تقريبا- في اللغة العربية: النموذج الإرشادي الفكري.

ولئن بَدتْ هيمنة البراديغم الوضعي واضحةً، وقد ترجمتها بحوثٌ كمّية عديدة انطلقت مع تلك الدراسة الشهيرة حول الانتحار لإميل دوركايم، وهي تَستخدم الأرقام والإحصاءات، وتَدرُس الخصائص الخارجية للظاهرة، فإنّ ذلك لا يمنع من القول إنّ هناك عودةً إلى عدّة أدوات ومناهج ومصادر للمعرفة السوسيولوجية أهملها البراديغم الوضعي أو بالأحرى همّشتها السوسيولوجيا الدوركايمية المنادية بتشييئ الظاهرة الاجتماعية ودراستِها كما تُدْرَس الظاهرة الطبيعية، وبالابتعادِ عن "الحسّ المشترك Common Sens" الذي رأتْه مُربِكًا للباحث وعائقا أمام بناء معرفة علمية. إنّ دعوة بعض التيارات السوسيولوجية المعاصرة إلى إعادة الاعتبار إلى ما همّشته السوسيولوجيا الكلاسيكية وتحديدا الدوركايميّة تذكّرنا بتلك الدعوة التي نادى بها تيّار "ما بعد الحداثة" Post-Modernity، فمثلما نادى التيّار الأثنوميثودولوجي بالتركيز في مفهوم "اليومي" وتفاصيله الحافلة بالمعاني والدلالات واتّخاذه موضوعا للتحليل مشدِّدا على أهمّية مقولة "الحسّ المشترك" التي يرى أنّه يمكن من خلالها بناء معرفة علمية والوصول إلى حقائق اجتماعية، نجد تيّار "ما بعد الحداثة" ينادي بالعودة إلى بعض عناصر الحياة الاجتماعية التي همّشتها الحداثة من خلال حصرها للإنسانَ في حدود المصلحة الماديّة، وتحويله إلى مجرّد أرقام، وبالتالي أفرغت الحياة من معانيها الوهّاجة. ومن نتائج هذه التوجّهات الفكرية والمنهجية الجديدة هو أنّ أغلب ما كُتب في نظرية علم الاجتماع المعاصر - خاصّة الأمريكي منه- أخذ شكل الدراسات الاستدلالية التي تهتمّ بالوحدات الصغرى، أي بالمستوى المايكرو-سوسيولوجي للظواهر في إطار ما يُعرَف بالنزعة السلوكية الاجتماعية التي تعود جذورها الأمريكية إلى أعمال جورج هربرت ميد (Mead, 1934) والأوروبية في أعمال ماكس فيبر، والتي استمرّت حتّى الآن في إطار ما يُعرَف بالاتجاه الاجتماعي النفسي ذي التأثير اللافت في علم الاجتماع المعاصر.

ولذا تحوّل هذا الاتّجاه في الدراسات الاجتماعية من دراسة الوحدات الاجتماعية الكبيرة، مثل النسق السياسي أو النظام الاقتصادي، إلى الاهتمام بالوحدات الاجتماعية المكوَّنة من عدد صغير من الأفراد، كما يهتمّ هذا الاتجاه اهتماما كبيرا بالعمليات الاجتماعية عِوض اهتمامه بالبنية التي مثّلت مركز اهتمام الاتّجاه البنيوي الوظيفي والاتّجاه الصراعي الماركسي. فهذا المدخل الاجتماعي النفسي ينظر إلى المجتمع باعتباره يتكوّن من أفراد يُدرِكون المجتمع من خلال إدراكهم لذواتهم بصفتها ذَوَاتا ديناميكية ومؤقّتة تتجلّى خلال التفاعل الاجتماعي، ومن ثم فتفسير المجتمع يُكتشَف من خلال عمليات الاستبطان الذاتي والملاحظة، فبدلا من النظر إلى المجتمع باعتباره نسقا خارجيا ذا شكل بنيوي ثابت نسبيّا، يُنظَر إليه باعتباره كامنا داخل الفرد أثناء محاولته الاجتماعية تفسير الحقيقة، ومن ثَمّة، فهذا المجتمع له طابع متغيّرٌ تُوَجّهُهُ العمليات، وبالتالي تتمّ دراسة أفعال الأفراد وتفسيرها من خلال رصد التفاعلات والتبادلات وسائر الأفعال الممارسَة خلال الحياة اليومية، وإجراء المقابلات مع هؤلاء الأفراد يجعلهم يخلعون معانِيَ ذاتية على أفعالهم.

إنّ الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها أنصار المداخل السوسيولوجية ما بعد الوضعيّة تتمثّل في أنّ ممارسات الحياة اليومية تفلِت عن الأرقام والإحصاءات، فعمليات التكميم والقياس من شأنها أن تقدّم نظرة اختزاليّة للعالم الاجتماعي وللواقع المعيش، بمعنى آخر، يَصعُب فهم المعيش باعتماد المنطق الحسابي لأنّه عالم زئبقي لا يمكن الإحاطة به إحاطةً تامّة لاحتوائه على أبعاد تكراريّة وتناقضات رمزيّة تنفلت من كل ما هو موضوعي قياسي(MAFFESOLI,1979, p.14) . فالحياة اليوميّة لا تخلو من الأفعال العفويّة والسلوكات غير المخطّطة التي يمكن دراستها من خلال جهد تأويلي يشترك فيه الباحث والمبحوث، وذلك من أجل الغَوْص فيما يقف وراء هذه الأفعال والممارسات الاجتماعية من تمثّلات ثقافية واجتماعيّة للواقع المعيش والبيئة المحيطة.

إنّ دراسة الحياة اليومية تبيّن لنا كيف يبتدع البشر ويبتكرون أفعالا مختلفة وخلاّقة يُسهمون بها في إعادة تشكيل واقعهم. ورغم أنّ هناك مؤثّرات وعوامل أخرى تفرض نفسها أو تحدّد الجوانب الرئيسة في السلوك الاجتماعي، مثل الأدوار والمعايير والتوقّعات المشتركة، فإنّ الأفراد يميلون إلى إدراك الواقع حولهم بطرق مختلفة ومتفاوتة، وذلك بالنظر إلى الخلفيات والبواعث التي تحرّكهم، والمصالح التي يسعَوْن إلى تحقيقها... فالواقع ليس أمرا ثابتا وساكنا وناجزا ومفروغا منه، بل إنّه يُخلَق ويتشكّل ويُعاد تشكيله خلال التفاعلات البشرية. وتمثّل مقولة "البناء الاجتماعي للواقع"(BERGER & LUCKMANN, 1966) المحور الرئيس لمدرسة "التفاعل الرمزي" (غِدنْز، 2005).

ولا ننسى أيضا الإسهامات اللافتة للنظريات النقدية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة. فهذه النظريات قدّمت منظورات مترابطة في الغالب بشأن عيوب المقاربة الوضعية وحدودها، وطرحت في ذات الوقت طُرقا جديدة للتنظير للمجتمعات المعاصرة ودراستها، ورسمِ مسارٍ لعلم اجتماعي إمبيريقي يتأسّس على افتراضات لا وضعية، فالنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت التي يُعَدّ «يورغين هابرماس» أبرز منظّريها اتّخذت لنفسها موقفا مضادّا للوضعية في جميع صورها، ولعلّ أبرز الإسهامات المنهجية التي قدّمتها للسوسيولوجيا هو توجيه أنظار الباحثين الاجتماعيين الإمبريقيين إلى أنّ الافتراضات التي يتأسّس عليها علم الاجتماع الوضعي والأفكار المنهجية المهيمِنة عليه لا تخلو في جوهرها من الأفكار الأسطورية رغم ما يبدو ظاهريا من أنّه يتسامى عن الأساطير والقيم. أمّا نظريّتا "ما بعد البنيويّة" و "ما بعد الحداثة" فتتّفقان أيضا مع النظريّة النقدية في موقفها من الوضعية، بالإضافة إلى أنّهما تمثّلان ردّة فعلٍ على البنيوية، وهما تدعوان إلى تطوير فلسفة العلم من منظور ما بعد الوضعية، على اعتبار أنّ الوضعية القديمة قد أصبحت في ذمّة التاريخ، فهي تعيد إنتاج الوضع القائم من خلال الحث على الإذعان للقوانين الاجتماعية والاقتصادية المزعومة.

هذا هو، إذن، الإطار الفكري العامّ الذي تندرج في إطاره محاولات ترسيم البراديغم التأويلي ومن ورائه المنهج الكيفي في السوسيولوجيا المعاصرة، فما هي التوجّهات الحديثة في البحث السوسيولوجي وفق المنهج الكيفي؟ وهل تؤشّر هذه التوجّهات عن علاقة جديدة بين الباحث والمبحوث؟

4. البحث الكيفي باعتباره علاقةَ شراكةٍ بين الباحث والمبحوث

من المعلوم أنّ المناهج الكيفيّة تستند إلى طرائق وأدوات مختلفة كالملاحظة بالمشاركة، المقابلة غير الموجَّهة، البحث الاثنوجرافي، قراءة السيرة (لفرد أو جماعة)، تحليل الخطاب والنصوص والآثار المكتوبة والفنية، تفسير الرموز والسيميائيات بشكل عامّ، وجماعات المناقشة المركّزة Focus groups، وهناك طرق أخرى مستحدثة مثل تحليل عناصر الثقافة الشفهية، وطرق البحث غير التدخّلية كتلك التي تُجرى على المادّة الغزيرة المتجدّدة المتاحة في مواقع الأنترنت، وقاعات المحادثة، والفيسبوك، واليوتيوب وغيرها... ومعلوم أيضا أنّ البحث الكيفي يفرض على مَنْ يستخدمُه مهارات بحثية خاصّة والتزامات أخلاقية على اعتبار أنَ كلّ بحث كيفي هو ثمرة علاقة شراكة بين الباحث والمبحوث. فهو يتطلّب التزامات أخلاقية صارمة تراعي حرمات المبحوث وخصوصياته، وتراعي أيضا رؤيته للموضوع المدروس ووجهة نظره فيه.

وبعيدا عن الأسلوب المدرسي في تعليم أسس البحوث الكيفيّة والأساليب والقواعد العلمية الواجب اتّباعها، سنحاول التركيز في نقطة نراها مهمّةً، خاصّة أنّه تمّ تجاهلها في البحوث الكمّية وهي موقع المبحوث من البحث، ومسألة العلاقة التي تجمعه بالباحث.

بمعنى آخر، تتمثّل أهمّية الرؤية المعاصرة للمناهج الكيفيّة وأهمّيتها بالنظر إلى ما تتضمّنه من أبعاد علمية، ومن أبعاد أخلاقية وإنسانية، أيضا.

تنطلق المناهج الكيفية التي تتبنّاها السوسيولوجيا المعاصرة من رؤية ما بعديَة للنشاط الفكري والبحثي الذي هيمنت عليه أفكار الحداثة الغربية والفكر الوضعي، فهي تَوجُّهٌ نقديّ، ورؤيةٌ لإعادة الاعتبار لما أَغفلتْه الحداثة. ويتجلّى هذا التوجّه النَقدي فيما يلي:

- الدفاع عن حقوق المبحوثين في أن تُسمَع أصواتُهم وتُتاحَ لهم فرصةُ التعبير عن مشاعرهم وآرائهم تجاه البحث ونتائجه، وتجاه الباحث وأساليبه.
- الدفاع عن الفئات المهمَّشة التي تمّ التعتيم على آرائها لفترة طويلة باعتبار أنّ الاستبانات وما شاكلها من أدوات جمع البيانات تُوزَّع في أغلبها على المتعلِّمين أو على أولئك الذين يَسهُل الوصول إليهم.
- ينطلق هذا التوجّه من تصوّر كيفي لعملية البحث الاجتماعي يرى أنّ عملية توليد البيانات وبناء المعرفة هي شراكةٌ وجهدٌ تعاوني بين الباحث والمبحوث.
- يَفرض هذا التوجّه النقدي الإنساني على الباحث مناقشة النتائج التي تَوصّل إليها مع مبحوثيه الذين تدور حولهم تلك النتائج وتتحدّث عن حياتهم، فهذا يعطي للبحث قوّة ومصداقية أكثر. فالبحث الكيفي، إذن، هو عمليّة تكامليّة بين الباحث والمبحوث، فالباحث يُدخِل كيانَ مبحوثِهِ ومشاعرَهُ وآراءهُ وخبراته وتصوَراته في الحسبان في كافّة مراحل البحث، انطلاقا من تصميم الخطّة وصولا إلى كتابة التقرير.

إنّ المبحوث وفق هذا المنظور شريكٌ في توليد المعرفة لأنّه يعي أفعاله ويصنع حياته، وليس من المعقول أن يمارِس عليه الباحثُ الاجتماعي الإقصاءَ.

هذه النظرة تختلف اختلافا حاسما عن الموقف البحثي الوضعي الذي لا يرى في الفرد المبحوث سوى رقمٍ من بين أفراد العيّنة، ولا يخطر ببال ذلك الباحث أن يستمع لمبحوثه أو يتعمّق في فهم مشكلاته وسبر أغواره خارج نطاق الأسئلة المحدّدة مسبقا (الاستبيان). ففي الموقف البحثي الوضعي الكمّي، الباحثُ وحده مَنْ يؤوِّل إجابات المبحوث ويفسّرها نيابة عن كلّ مبحوثيه. وفي هذا الصدد، تقول الباحثتان (هيس-بايبر، وليفي، 2011، ص16) في كتابهما "البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية" ما معناه أنّ البحث الكيفي صوْتُ من لا صوْت لهم مِنْ أولئك الذين حجبت أصواتُهم من قِبل الفاعلين وحتى أيضا من قبل الدَارسين.

يحاول البحث الكيفي إعطاءَ قيمةٍ للتواضع الأخلاقي والعلمي، ويَنفُض عن نفسه الغرورَ وتطرّفَ الرؤية إلى العالم لأنّ مُنطلقاته تقوم على فكرة أنّ الباحثَ لا يملك وحده الحقيقة، بل إنّ جزءا منها يمكن أن يوجَد لدى المبحوث الذي هو شريكٌ في إنتاج المعنى والمعرفة.

إنّها دعوةٌ إلى إنتاج معرفةٍ ذات معنى من خلال ممارسات بحثيّة ذات طبيعة ديمقراطية حقيقيّة تقوم على المشاركة والتعاون بين الباحث والمبحوث وتُلغي وضعَ التَفوُّق المعرفي للباحث كما يبدو في التصوّر الوضعي التقليدي، حيث يدّعي الباحث امتلاك اليقين، وأنّ الحقيقة موجودة، وما عليه هو إلاّ أن يبادر بالتنقيب عنها والإمساك بها.

البحث الكيفي يحاول إعطاء قيمة للتواضع الأخلاقي والعلمي، وينفُض عن نفسه غرورَ تطرّفِ الرؤية إلى العالَم، لأنّ منطلقاته تقوم على أنّ الباحث لا يملك وحده الحقيقة واليقين بل إنّ جزءا منها هي لدى المبحوث الذي هو شريك في إنتاج المعنى والمعرفة.

إنّ المقاربة الوضعية تُصوِّر فهمَ الباحثِ لنفسِه على نحْوٍ مغلوطٍ، فهو العارف، والآخرون (المبحوثون) هم مجرّد مادّة، وهو لا يريد زيادةً عمّا في استمارتِه من أسئلةٍ، ولا يريد أيضا ما هو أنقصُ منها، بدعوى الانضباط المنهجي، وقد هيمن هذا التصوّر على البدايات الأولى لنشأة المنهج العلمي، إذْ كانت الكتابة عن البشر وعن تطوّر المجتمعات تتمّ في المكاتب دون إقامة صِلةٍ أو احتكاكٍ مع الناس الذين نكتب عنهم. وقد لُقِّبتْ هذه الفئة من السوسيولوجيين بـ"علماء اجتماع الكراسي الوثيرة" Armchair Sociologists، أي أولئك العلماء الذين لم يكلّفوا أنفسهم النزول إلى الناس الذين يكتبون عنهم.

وفي ضوء ما تقدّم يتجنّب المشتغلون بالمناهج الكيفيّة وفق هذه الرؤية التعاونية-التشاركية استخدام مصطلح "المبحوثين" مستبدلين إيّاه بعبارة " الأفراد المشاركين في البحث" Participants معتبرينهم فاعلين في العملية البحثيّة. ويمكن القول إنّ هذه النظرة تلغي أيَّ وضْعٍ متفوّقٍ للباحث على مبحوثيه، فهو لا يملك الحقيقة، وإنّما هي موجودة لدى أولئك المبحوثين، ودوره يتمثّل في التعاون معهم من أجل الكشف عنها. إنّ عملية البحث الكيفي تتوسّل بممارسات بحثيّة ديمقراطية من أجل تحقيق غايتها المتمثّلة في إنتاج معرفةٍ ذات معنى. ولا تعدو استعانة الباحث بالمبحوث في إنتاج المعنى الخاص بالظاهرة المدروسة إلاّ تعبيرا عن التواضع وليس عن العجز والقصور. إنّها دعوةٌ إلى التواضع الأخلاقي والعلمي في الوقت نفسه، ذلك أنّ للمبحوث من الخبرات الحياتيّة والأفكار والمشاعر ما يمْكنه أن يساعد على فهم الحقيقة الاجتماعية، أو على الأقل فهم جانبٍ منها على وجه أفضل. فالجلوس إليه من خلال المعايشة أو المقابلات المعمّقة تتيح للباحث اكتشاف حقائق ميدانية ذات دلالة، وفي ذات الوقت تتيح للمبحوث الاحتفاظ بسلطته على معرفته أثناء جمع البيانات.

هذه إذن مرتكزات السوسيولوجيا التأويلية التي أرسى دعائمها ماكس فيبر، بتجاوز التفسير العلمي الوضعي نحو التأويل الذاتي والإنساني. وبتعبير آخر، أخرج فيبر علم الاجتماع من إسار التفسير نحو الفهم والتأويل، فالسوسيولوجيا التفهّمية تسعى إلى جعل المبحوث يخلع فعلا ذاتيا على فعله، وتسعى أيضا إلى التركيز على الفعل المجتمعي بدل البنية المجتمعية، وإلى التمييز بين العلوم الوضعية القائمة على التفسير السببي والعلّي والعلوم الإنسانية القائمة على فهم الذات وتأويل تجاربها داخل العالم المرصود.

تنتمي سوسيولوجيا ماكس فيبر التأويلية التفسيرية التفهّمية إلى ما يُعرف بنزعة "المنهجية الفردية" أو "الفردانيّة المنهجية"، لأنّها تسعى إلى فهم المعنى المقصود ذاتيًا من قبل الفاعل أثناء قيامه بفعله، ثمّ تفسيره وتأويله. لكنّ هذا التأويل لا يأخذ الشكل الهيرمونيطيقي Hermeneutic الذي يقترح تأويلا ميتافيزيقيا للمعنى، ولكنّه فهمٌ يستهدف المعرفة السببية، أي تأويل معنى الفعل الاجتماعي بغرض الحاجة السببية لتفسيره.

إنّ العمل الكيفي بهذه الطريقة يتبنّى التوجّهات الما بعدية: ما بعد الحداثة، ما بعد البنيويّة وما بعد الوضعيّة ...إلخ. لكن يمكن القول إنّه يجب الأخذ بهذه التوجّهات بكلّ حذر في البحوث الأكاديمية في البلاد العربية، وعدم اعتبارها كافية لوحدها لتكون بديلا عن الحداثة والوضعية والبنيوية ذلك أنّ البيئة التي أبدعت الاتجاهات "الما بعدية" سبق لها أن طَبّقت وهَضمت ونَفّذت المناهج الوضعية والبنيوية، وبالتالي جاءت الاتجاهات "الما بعدية" كخلاصة تجارب ثريّة وتغيّرات عرفتها المجتمعات الأوروبية التي تحوّلتْ من مجتمعات صناعية إلى مجتمعات ما بعد صناعية، وكذلك نتيجة انفتاح السوسيولوجيا على دراسة المجتمعات غير الأوروبية، وهو ما دفع الباحثين إلى إعادة النظر في المنهج المستخدم في علم الاجتماع، حيث استنتج الباحثون محدودية المنهج الوضعي في مقاربة العديد من الظواهر الاجتماعية الحديثة (شبكة التهريب، إدمان المخدِّرات وترويجها، شبكات استدراج الشباب وتسفيره إلى بؤر التوتّر في العالم، وغيرها من الظواهر التي تستعصي عن المقاربة الوضعية الكمّية).

فمناهج البحث العلمي متجدّدة بطبيعتها، وذلك بتغيّر الزمان والمكان والظروف وطبيعة الظواهر المدروسة، ولعلّ هذا التجدّد كامن في مصطلح "البحث" ذاته، فعبارة Research تعني علميا ومنهجيا أن نبحث ثمّ نبحث مرّة ثانية، أو مِن جديد على نحو أعمق وأفضل، وهذا هو الفرق بين "يُفتّش" Search وبين "يبحث" Re-search. ويمثّل المنهج الكيفي مجالا غنيّا بالمنظورات الفكرية لبناء المعرفة من خلال استعماله لعدد كبير من الطرق والأساليب المتاحة لتوليد المعرفة، ويوفّر طائفة من الإمكانيات الإبستمولوجية (أي المتعلّقة بنظريّة المعرفة) والفكرية والمنهجيّة.... كما أنّ ممارسة البحث الكيفي هي ممارسة نقدية خاضعة للتطوير والتعديل أثناء العمل، وهي تنتهي إلى إنتاج معرفةٍ تحكمها الاعتبارات الثقافية، وتشتبك بالأفكار النظرية من خلال تفاعل مستمرّ بين النظرية وطرق البحث من ناحية، وبين الباحث والمبحوثين من ناحية أخرى (هيس-بايبر، وليفي، 2011، ص38).

5. التعدّد المنهجي: هل من إمكانيّة لتعايش الكمّي مع الكيفي؟

من الأسئلة التقليدية التي يطرحها أغلب الباحثين باستمرار عند مباشرتهم لإحدى الدراسات هي: هل سأضع نفسي في إطار علم الاجتماع الكلّي أم علم الاجتماع المصغَّر؟، ما هو المنهج الذي سأستخدمه لبحثي هذا؟ هل سأعتمد المنهج الكمّي أم الكيفي؟ أم سأُزاوِج بينهما؟ وما هي الأدوات التي ستمكّنني من جمع البيانات الملائمة لبحثي؟ ...إلخ.

والواقع أنّ المسألة لا تتعلّق بالاختيار وفق الرغبة الشخصية بقدر ما هي تتعلّق بطبيعة الظاهرة المرادِ دراستُها، وبالظروف المركّبة المحيطة بها وما تتضمّنه من مُمْكناتٍ ومعرقِلاتٍ، وباختصار، يتمّ الاختيار وِفقًا للإشكالية المطروحة للدراسة، ويمكن استخدام منهج أو مناهج أو أجزاء منها لمقاربة المسألة بطريقة تضمَن الإحاطةَ أكثرَ ما يمكن بالظاهرة موضوع البحث. فالمهمّ إذن هو مقاربة الظاهرة بشكل يقترب من العِلميّة والموضوعيّة، وفي الغالب الأعمّ، يحتاج الباحث إلى استخدام المنهجيْن الكمّي والكيفي، ذلك أنّ تعقّد الظاهرة الاجتماعيّة وتشابك محدّداتها يجعلانها تأبى التحليل الاحاديّ الجانب، وتفرض استدعاء مختلف المقاربات والأدوات المنهجية الكمّي منها والكيفي من أجل الإحاطة بها وفهمها. إنّ المناهج في العلوم الإنسانية، وإن كانت متعدّدة ومتنوّعة في مستوى المظهر، فهي في واقعها موحّدة ومنسجمة ضمن منهجية وحيدة متكاملة، وأنّ هناك منهجا واحدا، هو المنهج العلمي في العلوم الإنسانية، هذا المنهج، له خطوات محدّدة ومعيّنة ويدمِج ضمن خطواته مختلف الأدوات التي تلائم غرض البحث وطبيعة الظاهرة المدروسة وتساعد على جمع البيانات. فمن الممكن، مثلا، الاعتماد في نفس الوقت على أدوات الملاحظة العفوية أو المنظمة أو بالمشاركة، سواء بشكل تبادلي أو تعاقبي متى رأى الباحث ذلك ضروريا، وكذلك الشأن بالنسبة إلى المقابلات المقنَّنة وشبه المقنّنة وغير المقنّنة...إلخ، فبناء المعرفة العلمية في مختلف العلوم هو نتاج عملية جدّليّة تتفاعل داخلها التصوّرات النظرية والمنهجية بالأساليب والإجراءات التجريبية، ولعلّ هذا ما عناه علم الاجتماع البريطاني "أنطوني غدنز" بالقول "إنّه يبدو للوهلة الأولى وجودُ تمايزٍ بين علم الاجتماع المصغّر وعلم الاجتماع الكلّي، غير أنّ هذيْن النهجيْن مترابطان كلّ الترابط ويكمّل أحدهما الآخر...، فالطرق التي يعيش بها الناس حياتهم اليومية تتأثر بصورة بالغة بالإطار المؤسّسي الأوسع التي تجري فيه...، كما أنّ الدراسات المايكروية المصغّرة تلقي الضوء على الخطوط العريضة للأنماط المؤسّسية" (غِدنزْ، 2005، ص160). إنّ المهمَّ في دراسة الظواهر الاجتماعية هو تناولُها بشكلٍ ممنهَجٍ ومرحليّ، يستفيد الباحث من خلالها من مختلَف المقاربات المنهجيّة والتوجّهات النظريّة دون الوقوع في التحيّزات والدوافع الذاتية التي لا تخدم المعرفة العلميّة، ها هنا تحضرنا تلك الصياغة الإبستمولوجية التي حدّد من خلالها "جاستون باشلار" ماهية التشكّل الموضوعي للحدث أو الظاهرة أو الواقعة أو الفعل العلمي، حيث رأى أنّ الموضوع العلمي يُستكشف ويُبنَى ويُعايَن.

وتمثّل هذه الأزمنة الثلاثة بالنسبة إليه مراحل معرفية وإدراكية حاسمة في العلم، وهي ليست منفصلة في منظور الأبستمولوجيا المعاصرة، بقدر ما هي لحظات متداخلة ومتراكبة (مقراني، 2017. "مشكلات التأويل السوسيولوجي في المجتمع العربي في ظل المناهج الغربية المعاصرة"). http://kalema.net/home/article/list/1226/1

إنّ التعدّد المنهجي يقوم على فلسفةٍ منطلِقةٍ من المقولة الشهيرة في التراث الغربي والتي مفادها أنّه "لا يوجد بيننا من هو أقوى منّا جميعا" (*Non one of us is a strong as all of us*). ويذهب البعض إلى أنّ التعدّد المنهجي يقوم على عدّة مرتكزات أساسية منها تعدّد النظريات، تعدّد المناهج، تعدّد الملاحظين، تعدّد أدوات جمع البيانات، وتعدّد مصادر البيانات (عميرات، 2006، ص15). ويمكن القول إنّ لهذه المستويات من التعدّد مزايا جمّة تزيد من متانة البحوث العلمية وتجعل نتائجها أكثر موثوقية.

وعموما يساهم التعدّد المنهجي في التقليل من احتمالات الخطأ والتحيّز، كما يساعد على تفسير النتائج باعتماد أكثر من منظورٍ ومقاربةٍ نظريّةٍ، وهذا من شأنه تلافي القصور الذي يمكن أن يوجد في كلّ نظريّة أو منهج أو أداة بحثيّة.

ولئن يبدو لنا اعتماد التعدّد المنهجي ضروريّا في البحوث العلمية المعاصرة، وذلك بالنظر إلى ما يبدو من تكامل بين المنهجيْن الكمّي والكيفي، فإنّ ذلك لا يمنع من القول بوجود صعوبات تتعلّق بإمكانيّة تطبيقه على أرض الواقع، وإذا كان المجال لا يتّسع لتفصيل هذه الصعوبات فيمكن اختصارها فيما يقتضيه من جهد ووقت ومال، وهذه العناصر المهمّة لا تتوفّر لأغلب الباحثين، هذا فضلا عمّا يتطلّبه من الباحث من تمرّس نظري ومنهجي حتّى لا يسقط في التناقض والتعارضات التي من شأنها إرباك البحث وتعثّره.

إجمالا يمكن القول إنّ المقاربة التعدُّدية تقتضي مرونةً تفكيريّة تتجاوز القوالب المنهجية الجاهزة وتسعى باستمرار إلى تقديم البدائل المواكِبة للتحوّلات في مختلف مستويات الحياة البشرية. ولعلّ هذا ما عناه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو الذي أشار إلى محاذير ابستيمولوجية (وهي في ذات الوقت معوقات أمام تقدّم المناهج البحثيّة) تتمثّل في هيمنة "العلم القياسي"، وهي مقولة استعارها من المفكّر الامريكي توماس كوهن صاحب كتاب "بنية الثورات العلمية" (Thomas Kuhn, 1962)، حيث يتشكّل في كل مرحلة تاريخية ما يعرف بالعلم القياسي الذي يحدّد من خلاله العلماء والباحثون الممارسات المنهجية الصحيحة، وهذا يؤدّي إلى تحجّر العلم، وعدم القدرة على النموّ المعرفي، حيث ينحبس في مجموعة من القوالب المعرفية والمنهجية، التي يقوم الباحثون بتكرارها بشكل دوري في كل ممارسة بحثية، لذلك، يكون النقد المعرفي للعلم، ملازما له في كلّ مراحل تطوّره، لأنّنا إذا حافظنا على نفس الطرائق المنهجية فإنّنا سنصل إلى نفس النتائج العلمية. إنّ هيمنة علم الاجتماع الوضعي لفترة طويلة حوّلته إلى نوع من العلم القياسي حسب بيار بورديو، إذْ أصبحت تفسيراته للظواهر الاجتماعية محدودة، في حين، أنّ الواقع الاجتماعي في حالة تحوّل وديناميكية دائمة، فالبُنى الاجتماعية تطرأ عليها تغيّرات بشكل مستمرّ، مما يقتضي إعادة النظر في المنهج الموظَّف في دراستها. وهذا يعني من الناحية الموضوعية عدم إلغاء المضمون العلائقي والكيفي والثقافي الذي تتضمّنه الظواهر الاجتماعيّة المدروسة، والتي هي قبل كل شيء منتَج تاريخي - اجتماعي خاصّ بمجتمع محدّد في زمن معيَّن.

6. خاتــمة

تمثّلت الفكرة الأساسية التي وَجّهت هذه الورقة في ضرورة الانتباه إلى ما يمكن أن يُتيحَه المنهج الكيفي من إمكانات بحثيّة ذات طابع تفسيري تأويلي غفلت عنها -نسبيا- الأبحاث العربية التي صبّت معظم اهتمامها نحو المنهج الكمّي وأدواته، كما تمّ في هذه الورقة إبراز المبرّرات الموضوعيّة والفكريّة التي تجعل مطلب ترسيم المنهج الكيفي في البحوث العربية مطلبا مشروعا،

ISSN: 2706-6495

فالتيارات السوسيولوجية المعاصرة ليست في منأى عن التحوّلات الفكرية التي تَجِدُّ في العالم باستمرار، فكما تنامى، في المستوى الفكري، تيّار ما بعد الحداثة مركّزا على نقده للحداثة، تنامت في مجال العلوم الاجتماعيّة عدّة مقاربات نظريّة تنقد السوسيولوجيا الوضعية، وتتّخذ من "الفردي" و"اليومي" منطلَقًا، ومن الكيفي أسلوبا بحثيّا. كما تمّ التأكيد على العمق التفسيري والبعد الإنساني الذي يكتنزه المنهج الكيفي باعتباره يتيح شراكة وتعاونا بين الباحث والمبحوث، بمعنى آخر، يبدو المبحوث مشاركا في البحث بصفة فاعلة ومساهما في إنتاج المعنى والمعرفة. وفي الأخير نوّهت الورقة إلى ضرورة التحلّي بالمرونة والابتعاد عن القوالب الجاهزة، على اعتبار أنّ العلوم الاجتماعيّة تتعامل مع واقع متحرّك، ودعتْ إلى إمكانيّة تعايش المنهجيْن الكمّي والكيفي في إطار ما يُعرف بالمنهج التعدّدي، من خلال اعتمادهما معًا في البحث الواحد، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة تعود إلى طبيعة الظاهرة المدروسة والظروف المحيطة والإمكانات المتاحة. إنّ البحث هو معرفة العالم الذي نحن فيه وفهمه واستكشافه، ولا توجد طريقة واحدة متميّزة للقيام بالبحث، والباحث الذي يتمسّك برؤية وحيدة في تناول الظواهر يكون قد وقع في منزلقات منهجيّة، يعبَّر عنها في الأبستمولوجيا بـ"الدوغمائية البحثية" التي تعني أن يحصِر الباحث نفسَه في طريقة وحيدة يعتقد أنّها نافذته الأفضل للنظر إلى العالم، متجاهلا تعدّد المقاربات وزوايا النظر التي يمكن أن تعطِيَ للبحث الثراءَ والعمقَ المطلوبيْن في كلّ بحث علمي.

7. استنتاجات

لقد أفضت مباشرتنا لموضوع المناهج الكيفيّة وأهمّيتها في العلوم الاجتماعية إلى الخروج بعدّ استنتاجات نلخّصها فيما يلي:

- الاختلافات بين المنهجيْن الكمّي والكيفي تقف وراءها خلفيات نظريّة وفلسفيّة.
- البحث الكيفي (النوعي) يكشف وجهة نظر المبحوثين الذين يُعَدُّوْن مشاركين في البحث، في حين يكشف البحث الكمّي وجهة نظر الباحث بالنظر إلى ابتعاده عن المبحوثين وعدم معرفته بهم، لذلك يبدو من الضروري عدم الاقتصار على المناهج الكمّية، بل يجب أن تعاضدها الأساليب الكيفيّة، خاصّة فيما يتّصل بنوعيّةٍ معيّنةٍ من الظواهر. فالبيانات الصلبة والموثوقة التي يوفّرها البحث الكمّي لا تُغني عن البيانات الثريّة والعميقة التي يوفّرها البحث النوعي.
- اختيار هذا المنهج أو ذاك، أو الجمع بينهما يخضع لطبيعة الإشكالية المطروحة، وللأهداف التي تمّ ضبطها قبل بداية البحث، ولا ضرورة لافتراض التناقض بين المناهج، فهي في الواقع تكمّل بعضها البعض.
- الحقيقة التي يلتمسها الباحث في علم الاجتماع لن تتولّد إلاّ بجهد تعاوني بينه وبين المبحوثين، فالمبحوث له من الخبرات الحياتية والأفكار والمشاعر ما يمكّنه من أن يساعدنا على فهم الظواهر الاجتماعية بشكل أفضل، واقتراح الحلول للمشكلات التي يعيشها.

8. توصيات

من التوصيات التي يمكن أن يتوجّه بها هذا المقال إلى المشتغلين بالبحث السوسيولوجي ما يلي:

- الباحث مدعوٌّ إلى الاقتراب من المبحوث وعدم التعالي عليه، وهذا معناه عدم الاقتصار عن الرؤية الوضعية الصرفة، وإدماج الأسلوب الكيفي الذي يتيح للمبحوث خلع معنًى ذاتيٍّ على فِعله، وبالتالي يصبح شريكا في صنع نتائج البحث.
- على المشرفين على البحوث والرسائل الجامعيّة في مختلف المراحل التعليمية بالمؤسسات الأكاديمية العربية تشجيع الطلاب على استخدام المناهج الكيفيّة أو على الأقلّ اعتماد تعدّديةٍ منهجيّةٍ تقلّل من هيمنة المنهج الكمّي.

- يتوجّب على المشتغلين في اللجان العلمية تثمين البحوث ذات الطابع الكيفي، خاصّة أمام ما لوحِظ من صعوبات يجدها المتقدّمون إلى هذه اللجان إذا كانت بحوثهم كيفيّة، إذ توضع أمامها علامات الاستفهام، ويُطلَب من أصحابها تقديم مسوِّغات عدم استخدامهم للأساليب الكمّية.

9. المراجع:

1.9. المراجع باللغة العربية

- بورديو، بيير وآخرون، (2007). حرفة عالم الاجتماع. ترجمة: نظير جاهل. بيروت: دار الحقيقة. ط1. 1993.
- حجال، سعود وشويمات، كريم،(2016). "إشكالية المنهج في البحوث الكمية والبحوث النوعية في حقل العلوم الاجتماعية". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. المجلد التاسع. العدد 2. يونيو. 2016. ص-ص 87-95. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/354/9/2/34658
- الحربي، خالد، (2021)، "معوقات استخدام المنهج الكيفي في بحوث ودراسات علم الاجتماع". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلّد 13. العدد 2. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية. ص-ص 525-608.
- ريان، عادل محمد، (2003). استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث: دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية. في: المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية والنشر، القاهرة، مصر.
- شارلان نافي هيس-بايبر Sharlene Nagy Hesse Biber و"باتريسيا ليفي" Patricia Leavy، (2011). البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية. ترجمة هناء الجوهري ومحمد الجوهري. الطبعة الأولى. المركز القومي للترجمة. مصر.
- شيّا، محمد، (2018). المنهجيات الكمّية والكيفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، محاضرة ألقيت في 2018/10/8. ونشرها مركز الأبحاث بمعهد العلوم الاجتماعية- الجامعة اللبنانية (CRSS-UL).
- العمار، فهد محمد، (2021). الانقسامات والاختلافات في الأبحاث النوعية والكمية: وجهة نظر نقدية. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل. المجلد 22. العدد 2. الأحساء. المملكة العربية السعودية. ص-ص 39-46.
- غِدنزْ، أنطوني، (2005). علم الاجتماع. ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ. المنظمة العربية للترجمة. الطبعة الأولى، بيروت.
- ليمان، عميرات، (2006). التعدّد المنهجي: أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية. مجلة الأدب واللغات. عدد خاص بأعمال ملتقى المناهج، العدد العاشر. ص-ص 14-27.
- مقراني، أنور، (2017). مشكلات التأويل السوسيولوجي في المجتمع العربي في ظل المناهج الغربية المعاصرة. مجلة الكلمة (إلكترونية)، العدد (95). السنة الرابعة والعشرون. ربيع 2017 – 1438هـ. http://kalema.net/home/article/list/1226/1

2.9. المراجع باللغة الأجنبية

- BERGER, Peter and LUCKMANN, Thomas, (1966). The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge. Publisher: Anchor Books. New York.

- Kuhn, Thomas, (2008), (1re éd. 1962). La structure des révolutions scientifiques [« The Structure of Scientific Revolutions »], (trad. de l'anglais par Laure Meyer). Paris, Flammarion. coll. « Champs / 791 ». 284 p.
- MAFFESOLI, Michel, (1979). La conquête du présent : Pour une sociologie de la vie quotidienne. Paris. Presses Universitaires de France.
- MEAD, G. Herbert, (1934). Mind, Self and Society. The University of Chicago Press. Chicago and London.

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الدكتور/ الحبيب كشيدة الدرويش، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.52.6